

إذا أرادت؛ أما روايتهم الفعلية، فيتقاضونها من سلطة الاحتلال» (القبس، ١٩٨٨/٨/٢).

عدا القرارات أنفة الذكر، هناك قرارات أخرى قابلة للتشغيل «في حال اتخذت الامور منحى تصعيدياً بين الاردن وبين منظمة التحرير. الاول، سحب جوازات السفر الاردنية العائدة لنحو ٩٠٠ ألف فلسطيني من أبناء الضفة؛ والثاني، اقفال الجسور على نهر الاردن بين الضفتين مع ما يستتبع ذلك من حصار اقتصادي؛ والثالث، وذروة القرارات، اعلان الاردن تخليها عن السيادة على الضفة الغربية» (خليفة، مصدر سبق ذكره). وحول الشأن الاخير هذا، قال الملك حسين، في مؤتمر صحافي (١٩٨٨/٨/٧): «ان الاردن ليست له سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، اللذين يخصان الشعب الفلسطيني» (السفير، ١٩٨٨/٨/٨).

وقد اعتبر أحد المعلقين «تخلي الملك حسين عن مسؤوليات الاردن عن الضفة الغربية وغزة بمثابة أكثر المبادرات دراماتيكية في الطريق السودد العربي - الاسرائيلي، وذلك منذ زيارة أنور السادات للقدس لعرض السلام على اسرائيل... [و] خطوة الملك حسين تشبه خطوة السادات... في انها فتحت الباب عنوة أمام كل الافتراضات، وواجهت الفلسطينيين والاسرائيليين واللاعبين الخارجيين بمجموعة جديدة من الاسئلة» (فلورا لويس، القبس، ٦ - ١٩٨٨/٨/٧، ص ١٦؛ نقلاً عن نيويورك تايمز، بدون ذكر تاريخ نشر).

الخيار الفلسطيني فرض نفسه

تشكل العلاقات الاردنية - الفلسطينية نسيجاً معقداً يدفع كلا الطرفين الى الاشارة، في كل مناسبة، الى العلاقات الخاصة المميزة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني. ومنذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية في الستينات حتى الانتفاضة التي تفجرت في الاراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٨٧/١٢/٩)، شهد تاريخ العلاقات بين المنظمة والاردن «خطأً بيانياً متعرجاً مليئاً بالصراعات، السياسية والدبلوماسية؛ وهو أمر طبيعي ما دام حقل الصراع هو النفوذ السياسي على فلسطيني الضفة: من يمثل من؟ ومن يفاوض باسم من؟... وظل الملك يحتفظ بحد أدنى من الولاء الى ان وقعت

الاردن اللذين من أصل فلسطيني والذين يحملون جوازات سفر اردنية... [ف] لهؤلاء جميعاً كامل حقوق المواطنة وعليهم كامل التزاماتها، تماماً مثل أي مواطن آخر، مهما كان أصله... فالاردن ليس فلسطين، والدولة الفلسطينية المستقلة ستقوم على الارض الفلسطينية... وعليها تتجسد الهوية الفلسطينية» (المصدر نفسه).

وقد استقبل رئيس الديوان الملكي الاردني، في عمان، سفراء الدول العربية، وسلمهم رسائل من الملك حسين، الى ملوك ورؤساء الدول العربية، ورئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. يشرح فيها أسباب القرار، أنف الذكر؛ كما سلم سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الامن رسائل مماثلة؛ اضافة الى رسائل خاصة من الملك حسين الى حكومة اليابان ورئيس المجموعة الأوروبية «يحث فيها الدول الصديقة على الاستمرار في دعم وتمويل المشاريع الانمائية في الاراضي المحتلة من خلال المؤسسات الفلسطينية المدنية» (المصدر نفسه). وفي رسائله الى الدول الخمس العظمى، أشار الملك حسين الى «أن بلاده تحترم ارادة م.ت.ف. والبلدان العربية التي رأت أن المؤسسات [الاردنية] المعنية لا تدخل ضمن اطار الحاجة الى دعم نضال الشعب الفلسطيني» (القبس، الكويت، ١٩٨٨/٨/١).

٤ - قرار مجلس الوزراء الاردني، في ١٩٨٨/٨/٤، والقاضي «بانتهاء خدمة موظفي القطاع العام في الضفة الغربية. ويشمل هذا الاجراء صرف ٢١٢٠٥ موظفاً، بعضهم أحيل الى التقاعد، وبعضهم على الاستدياع، والقسم الثالث تمّ انهاة خدماتهم» (خليفة، مصدر سبق ذكره). وقد علّق مسؤولون اردنيون على الخطوة الاخيرة قائلين: «لدينا خمسة آلاف ومائتا موظف، بالاضافة لبضعة الاف من المتقاعدين لهم حقوقهم المكتسبة ورواتبهم الدائمة. أما الخمسة آلاف ومائتا موظف، فان الذي خدم مدة تؤهله للتقاعد أو لدفع تعويضات له، فسيتم ذلك، وستنقل مسؤولياتهم، بعد ذلك، للمنظمة... [و] المعلمون جميعاً لهم وضع جديد بعد حرب حزيران (يونيو) [١٩٦٧]، ويتقاضون رواتبهم من سلطة الاحتلال؛ والذي قام به الاردن هو دفع رواتب اضافية لهؤلاء... [وهي] مكافآت عملياً... وينقل موضوع دعمهم للمنظمة ببساطة،